مفهوم الطبقة الاجتماعية

المحددات الذاتية والموضوعية

أحمد حسين*

يمثل تعريف الطبقة، فى أى دراسة، خطوة ضرورية وسابقة حتى على تعريف البنية الطبقية ذاتها، أو تعريف أى من المفاهيم المرتبطة من قبيل الوعى والصراع الطبقى والموقف الطبقى والمصلحة الطبقية...إلخ. فوفقاً لما يتضمنه مفهوم الطبقة من أبعاد اقتصادية وسياسية وأيديولوجية، تتحدد أبعاد البنية الطبقية وطبيعتها(١).

ويعد"كارل ماركس" من أبرزالمفكرين الكلاسيكيين تأثيرًا فى التراث النظرى لدراسة الطبقات الاجتماعية حتى الآن، بالرغم من أن بعض المعاصرين ذهب إلى أن ماركس قد استخدم مفهوم الطبقة للإشارة إلى طيف واسع ومتنوع، وأشكال متباينة، من الظواهر، والبناءات، والعمليات والتجليات، فاستخدمه فى بعض الأحيان بشكل نظرى ومجرد إلى حد كبير، وبصورة أكثر عيانية ومباشرة فى أحيان أخرى(٢). ولكن مثلما وظف ماركس المفهوم بشكل واسع وفضفاض فهو من ناحية ثانية استخدمه بشكل محدد ليجسد مفاهيم مثل "الشرائح"Stratum، و"المنزلة الاجتماعية" Estate وبشكل مترادف ومتداخل مع مفهوم الطبقة. كما عين "ماركس" الطبقة الاجتماعية أحيانا للإشارة إلى جماعات متباينة من الأفراد والتى هى على المستوى النظرى–على الأقل– لا تشمل سوى قطاعات أو أقسام داخل الطبقة ذاتها.

* مدرس، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الخمسون ، العدد الثانى ، مايو ٢٠١٣ .

فقد أشار مثلا إلى المثقفين بوصفهم طبقة أيديولوجية، كما أشار إلى "حثالة البروليتاريا" أو"البروليتاريا الرثة" بوصفها تشكل طبقة خطرة. فيما عين موظفى البنوك والدائنين Moneylenders كأنهم يشكلون طبقة طفيلية وعالة على المجتمع(٣).

وبرغم هذا فهناك عدد من الباحثين– حتى من خارج المعسكر الماركسى ذاته– قد أجمعوا على التأثير الواضح لفكر "ماركس" فى معظم النظريات الحديثة التى تناولت قضية اللامساواة الاجتماعية والتمايز الطبقى، وخاصة لدى "ماكس فيبر"(٤). من هؤلاء على سبيل المثال Anthony Giddens الذى ذهب إلى أن ما قدمه ماركس يمثل "أساس كل دراسة علمية لموضوع الطبقات". فقد استطاع كثير من المؤرخين وعلماء الاجتماع البرجوازيين السابقين عليه إدراك وجود الطبقات والوصول إلى فكرة الصراع الطبقى. ولكنهم مع ذلك لم يتحدثوا عن الأساس الاقتصادى للطبقة، ولم يؤكدوا فكرة الصراع الطبقى الناشئ عن تناقض المصالح الاقتصادية بين الطبقات، كما لم يقدموا أى تفسير علمى لطبيعة الطبقة الاجتماعية، أو كيفية تكون الطبقات تاريخيا فى مراحل التطور التاريخى المختلفة. من هنا كان الإنجاز العلمى الذى قدمه ماركس (٥). والذى على الرغم من أنه لم يقدم تعريفًا جامعًا مانعًا للطبقة – إذ وافته المنية قبل أن يكمل مجلده الثالث من رأس المال، والذى يتحدث فيه عن الطبقات الاجتماعية– فإنه عين طبقات ثلاث أساسية فى المجتمع الرأسمالى الحديث؛ وهم الرأسماليون ومصدر دخلهم الربح، وملاك الأراضى وهى مصدرهم للدخل، والعمال ويعتمدون على الأجر(٦).

ويعتبر تعريف "لينين" للطبقة الاجتماعية تعريفًا مهمًا وقياسيًا لدى بعض الباحثين، فهو يحدد الطبقات الاجتماعية بوصفها: (جماعات كبيرة من الناس تختلف عن بعضها من حيث الموقع الذى تحتله فى نظام للإنتاج الاجتماعى محدد تاريخيًا، ومن حيث العلاقة التى تربطها بوسائل الإنتاج– والتى عادة ما تتحدد وتصاغ بشكل قانونى– ومن حيث الدور الذى تقوم به فى التنظيم الاجتماعى للعمل، وبالتالى من حيث حجم النصيب الذى يؤول إليها من الثروة الاجتماعية، ونمط حصولها عليه) (٧). ورغم أهمية هذا التعريف فإنه لا يخلو من مشكلات أهمها استبعاد المستويات

السياسية والأيديولوجية من التعريف بالإضافة لما يزعمه البعض من تعدد معايير تعريف الطبقات والتمييز بينها.

عند هذا الحد، كانت الطبقة الاجتماعية تعرف بوصفها تتكون من "مجموعة أفراد يشغلون نفس المواقع فى هيكل العلاقات الاجتماعية للإنتاج، والعلاقات موضع الاهتمام هنا هى العلاقات التى تنشأ فى سياق التنظيم الاجتماعى للعلاقات الاقتصادية، وتحديدًا العلاقات الإنتاجية". ومن ثم فالعلاقات الاجتماعية للإنتاج هى المحدد النهائى لغيرها من العلاقات، ولذا فهى تتخذ كأساس فى تعريف الطبقات، وهو ما يراه البعض من أن هذه العناصر مجتمعة تعطينا ما يمكن اعتباره الحد الأدنى للتعريف الماركسى للطبقات(٨).

وفى ضوء الجدل النظرى حول إشكاليات التحديد وما أفرزه من تراكمات معرفية تتسم بالخصوبة وبالوفرة، أضحى من التقليدى أن يشار إلى التعريف المستند إلى علاقات الإنتاج وحدها، على أنه تعريف "موضوعى أو اقتصادى أو تعريف للطبقة فى ذاتها"، وهو تعريف لا يولى أهمية إلى البعد الذاتى أو السياسى والأيديولوجى فى تعريف الطبقات الاجتماعية، ذلك البعد الذى يشير إلى إدراك الأفراد ووعيهم، بالمواقع التى يشغلونها فى التنظيم الاجتماعى للإنتاج أو عدم وعيهم بها. وبالتالى أصبح لا يعترف عند تحديد الطبقة بمجرد الإشارة إلى البعد الخاص بالعلاقة بوسائل الإنتاج، وإنما يضاف إليه أبعاد أو شروط أخرى أهمها إدراك الأفراد لحقيقة هذه العلاقة، ووعيهم بها، وما يترتب عليها من تناقضات فى المصالح مع غيرهم من الأفراد والجماعات، أى ما ينتج من سلوك فى خضم عملية الصراع الاجتماعى، وهذا ما يطلق عليه تعريف الطبقة لذاتها. وهنا يتم التمييز بين حالتين للطبقة الاجتماعية؛ الطبقة كمجرد قسم اجتماعى، والطبقة كفاعل اجتماعى. وفى الوقت الذى يرى فيه بعض الماركسيين أن اشتراط الوعى الطبقى أو الفاعلية السياسية لدى أفراد الطبقة كمحدد أساسى لتعريفها كطبقة يعد مطلبًا غير عملى، فالطبقة لها وجود موضوعى سواء كانت فعالة سياسيًا أو بدون فعالية، أو بدرجات شديدة التباين من الفاعلية. فإن

هناك فريقًا آخر (بولانتزاس كمثال) يرى ضرورة اعتبار هذا المحدد أساسيا فى التعريف، ولكن عدم وجوده لا يلغى الوجود الموضوعى للطبقة[٩].

وقد خطا بعض التحليليين، من أمثال "نيكوس بولانتزاس"، خطوة أعمق فى تعيين أبعاد تعريف الطبقة عندما قرر أن المفهوم يتضمن فى وقت واحد مستويات ثلاثة رئيسة: الأول الاقتصادى والخاص بالموقع فى شبكة علاقات الإنتاج ، والثانى: السياسى الذى يرتبط بالموقع فى شبكة علاقات السلطة المميزة للتكوين الاجتماعى، أما المستوى الثالث فهو الأيديولوجى وهو خاص بالموقع فى شبكة الممارسات الأيديولوجية أى فى معترك وميدان الصراع الفكرى والعقائدى. ووفقاً لهذا الرأى يصبح البعد الاقتصادى هوالبعد الأساسى، وليس الوحيد فى تعريف الطبقة الاجتماعية. فوجودها يتضمن فى الوقت نفسه وجود التناقضات الطبقية والصراع الطبقى، ويدور الصراع حول المصالح الاقتصادية والأفكار السياسية [١٠].

إلا أن تفسيرات ورؤى الماركسيين التحليليين حول تعريف البعد السياسى – فى تحديد الطبقة– ونطاقات ممارسته، قد اختلفت. فالباحث الأمريكى الأشهر "إيرك أولين رايت" E.O.Wright رفض فى البداية اعتبار هذا البعد– السياسى– ذا أهمية فى تعيين الحدود الطبقية، ثم فى مرحلة تالية اعترف بعدم إمكانية تجاهل ممارسة السلطة حتى لوكان هذا بصورة جزئية وعلى مستوى المشروع الإنتاجى فقط. ومن ثم فسر"رايت" ممارسة البعد السياسى على أنه تحكم وسيطرة على رأس المال (النقدى أوالعينى Money Capital أوهما معا بحسب موقع الطبقة). أما الاقتصادى الإيطالى كارشيدى" Carchedi فقد رفض قصر ممارسة السلطة داخل الوحدة الإنتاجية، مؤكداً ضرورة امتدادها للمستوى المؤسسى أو المجتمعى، أى على مستوى التكوين الاجتماعى برمته، داخل وخارج العملية الإنتاجية معًا، بما يشمله السياق الأخير من السعى للمحافظة على النظام الاجتماعى القائم وتدعيم آليات وجوده وشروط تجدده واستمراره. وهذا ما أسماه "كارشيدى" بممارسة الوظيفة الكونية أوالعمومية لرأس المال Global Function of Capital. ومن يقومون بهذه العملية سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات رأسمالية أوتنظيمات معبرة عن مصالح الرأسمالية أوحتى مجمل الجهاز

المؤسسى للدولة، أسماهم "كارشيدى" بـ الرأسمالى الكونى أوالعمومى Global Capitalist[١١].

وفى طور آخر من مراحل نموالجدل النظرى والمعرفى أضاف "إيرك رايت" – فى خضم مجادلاته مع الاقتصادى الانجليزى "جون رويمير"– أبعادًا جديدة فى تعريف الطبقة أهمها ممارسة عنصر الاستغلال أو الخضوع له داخل المشروع الإنتاجى.

إذ انطلق "رايت" من بعض التطويرات النظرية التى قدمها "رومير" حول دراسة معيار الاستغلال فى العلاقات الطبقية عوضاً عن معيار السيطرة سواء على وسائل الإنتاج أوعنصر العمل. فأدخل– "رايت"– عنصر الاستغلال لتعديل مجمل تحليله الطبقى بوجه عام، وإعادة النظر فى المشكلات الخاصة بنظريته حول المواقع الوسطى المتناقضة. وقد عالج "رايت" ما طرحه "رويمير" من أفكار حول الاستغلال فى مضمون العلاقة الطبقية، فأعاد صياغتها سيما ما تعلق منها بالاستغلال الحادث فى إطار المجتمعين الإقطاعى والاشتراكى ثم "استغلال المكانة" الذى استبدله "رايت" بمفهوم جديد حول "استغلال التنظيم".

وفى هذه المرحلة يمكن القول إن "رايت"– فى ضوء انتقاد "رويمير" لطروحاته المبكرة – تخلى عن اعتبار السيطرة على العمل ووسائل الإنتاج هى المعايير الأساسية للتصنيف الطبقى. فإذا وقفت السيطرة على العمل كملمح مهم فى تأكيد الاستغلال وتعميمه بين العمال والرأسماليين، فإنها لا تعتبر معيارًا أصيلاً أو حقيقيًا للعلاقة الطبقية. فى حين يظل المعيار الأساسى علاقة الملكية فى حد ذاتها. وانتهى "رايت" إلى أنه فى إطار الرأسمالية هناك بالفعل نمط استغلال مهيمن مستند إلى ملكية وسائل الإنتاج ، وإلى جانب ذلك توجد أنماط فرعية من الاستغلال تقوم على التوزيع غير العادل لأصول إنتاجية أخرى؛ المهارات أو الشهاداتCredential Assets وكذا الأصول التنظيمية Organizational Assets. وفى هذا السياق يتميز الأفراد شاغلو المواقع الوسطى المتناقضة، من أصحاب الرواتب، عن البروليتاريا بحيازتهم

لواحد أو أكثر من الأصول الإنتاجية المساعدة وليست الرئيسة – أى الأدوات الإنتاجية – وهى الأصول المهارية والتنظيمية التى تمكن من يسيطر عليها من استغلال عمل العمال وناتجه، ومن ثم فهم مستغِلون – بكسر الغين– للعمال. لكن من ناحية ثانية فإن هؤلاء المسيطرين– أصحاب الرواتب– هم أنفسهم مستغَلون– بفتح الغين– من قبل رأس المال. ويضرب "رايت" لذلك أمثلة كثيرة، فالمهنيون أصحاب المهارة الفنية والتقنية العالية والمديرون، هم جميعاً وإن كانوا مستغَلين Exploited لعدم امتلاكهم لأدوات الإنتاج، لكنهم على الطرف الآخر من العلاقة مستغِلون Exploiting. فالمهنيون يمتلكون المهارات الفنية والتقنية العالية ويستأثرون بها، والمديرون يهيمنون على الأصول التنظيمية والمهارية أيضا ويسيطرون عليها، وللفئتين علاقات متناقضة بنائيًا مع العمال لأنهما يستغلونهم ويحتكرون إما المهارات أو القدرات التنظيمية(١٢).

وترتيبا على ذلك وبناء عليه، تعرف الطبقة الاجتماعية بوصفها: "مجموعة مواقع مشتركة داخل نمط محدد من العلاقات الاجتماعية التناقضية– أى التى توسم بالتناقض– وهى العلاقات الاجتماعية للإنتاج وليس التوزيع أو التبادل. إنها تضم مجموعة الأفراد الذين يشتركون فى موقع أو مواقع متشابهة نسبيا من ملكية وسائل الإنتاج، والسيطرة عليها والتحكم فى تشغيلها وإدارتها وتوجيهها. وتتبلور الطبقة ويصبح لها وجود موضوعى حينما يتبلور وعيها– الطبقى– بمصالحها وأهدافها الطبقية، ويصبح أعضاؤها قادرين على إدراك هذه الأهداف أو المصالح سواء الآنية المباشرة أو الرئيسية الأساسية Fundamental ووسائل تحقيقها فى معترك الصراع مع الطبقات الأخرى".

ووفقا لهذا التعريف ثمة مكونات ستة أساسية لهذا المفهوم

١– أن الطبقة تشكل مجموعة مواقع مشتركة ومتشابهة نسبيا. وهى فكرة تقترب من طرح "رايت" الأساسى بشأن الطبقة كمواقع أوأماكن شاغرة Empty Placesفى البناء الاجتماعى يتم شغلها أوملؤها Filled بواسطة مجموعة الأفراد. (فالتحليل

الطبقى لابد وأن يعنى بشكل أولى بتحليل هذه المواقع الشاغرة أولا، ثم الأفراد الشاغلون لهذه الأماكن فى مرحلة تالية).

٢- وأن هذه المواقع المشتركة والمتشابهة نسبيًا هى مواقع علائقية Relational أى أنها- الأماكن- ليست كأى أماكن أخرى فى البناء الاجتماعى يمكن وضعها فى ظل هيراركية تراتبية. ولكنها مواقع داخل شبكة العلاقات الاجتماعية للإنتاج، وبالتالى فمن المحتم فهمها فى ضوء علاقاتها مع الطبقات الأخرى فى المجتمع Positions Within Relations. وهذه الفكرة – مواقع داخل شبكة العلاقات- على درجة عالية من التعقيد. فمن ناحية يمكن تحديد هذه العلاقة ذاتها فقط فى ضوء مجموعة المواقع التى يكون لها علاقات ببعضها. ومن ناحية ثانية، تتحدد هذه المواقع بالعلاقات التى هى- أى المواقع- جزء منها. وبالتالى فمن الخطأ رؤية الطبقات على أنها توجد مستقلة، ثم بعد ذلك تدخل فقط فى علاقات مع الطبقات الأخرى، كما أنه من الخطأ أيضا رؤية هذه العلاقات بوصفها تتواجد بشكل مسبق على وجود الطبقات التى تحددها. فالطبقات إذن هى مواقع داخل العلاقات. ويتحتم تحليل هذه المواقع والعلاقات معًا فى نفس الوقت.

٣- أن هذه العلاقات تناقضية، بمعنى أن الطبقات ليست مجرد مواقع داخل العلاقات، بل مواقع داخل علاقات اجتماعية تناقضية أومتناقضة، ويعنى هذا- التناقض العلائقى- أنها تتضمن تناقضًا جوهريًا بين العناصر أوالمواقع التى تقع بينها هذه العلاقات (فالرأسمالية والعمال بينهما علاقات استغلال وهيمنة، وبالتالى فإن العلاقة الاجتماعية التى تحدد كلا الموضعين هى علاقة الاستغلال والهيمنة).

٤- أن هذه العلاقات المتناقضة كامنة فى بنية الإنتاج الاجتماعى، أى فى إطار التنظيم الاجتماعى للإنتاج، وهولا يقتصر على إنتاج السلع المادية، بل الخدمات أيضًا(١٣).

٥- يصبح الوجود الموضوعى لهذه الطبقة رهنًا بتبلور وعى أعضائها وإدراكهم لحقيقة أهدافهم ومصالحهم الطبقية، سواء المصالح الآنية القريبة، أوالأساسية بعيدة المدى ، تلك التى تسائل مجمل التكوين الاجتماعى القائم برمته. وكذلك حينما يتحرك هؤلاء الأعضاء وينتظموا فى أشكال وتنظيمات متباينة لتحقيق أهدافهم ومصالحهم الطبقية.

٦- الطبقة إذن هى مفهوم ديناميكى، ومن ثم يتعين تجنب الاستخدام الإستاتيكى والوصفى له، فرصد الأشكال الواقعية والتجسدات العيانية لطبقة ما يغدو أقل أهمية، فى نظر البعض، مقارنة بتحليل طبيعة العلاقات بينهما كالعلاقة التناقضية بين العمل ورأس المال(١٤).

وبشكل أكثر إجرائية تعرف الطبقة الاجتماعية بوصفها مجموعة الأفراد الذين يشتركون فى موقع أومواقع متشابهة نسبيا من الأبعاد التالية:

١- ملكية وسائل الإنتاج بنوعيها، رأس المال النقدى التراكمات المالية فى المنشأة الرأسمالية، وعوائد الاستثمارات...إلخ ورأس المال العينى (أدوات الإنتاج ووسائله من أجهزة ومعدات وآلات فى المنشأة) .

٢- سوق العمل (علاقات العمل الفعلية) من حيث بيع قوة العمل (العامل الأجير أو العمالة المكتبية أو الذهنية) أو شراء قوة العمل (الرأسمالى صاحب رأس المال) أو الاثنان معًا (البرجوازية الصغيرة بجناحيها التقليدى والحديث).

٣- علاقات الاستغلال، سواء بممارسته أو بالخضوع له كليًا أو جزئيًا. فهناك بالأساس استغلال الأصول الإنتاجية المادية، ثم استغلال الأصول الإنتاجية الأخرى مثل الأصول المهارية والتنظيمية . فبعض الأفراد مثل المهنيين لأنهم من أصحاب المهارات الفنية والتقنية العالية، والمديرين لأنهم يحوزون قدرات تنظيمية – ومهارية أيضا – عالية، يسيطرون عليها ويستأثرون بها، ويحتكرونها فهم هنا مستغلين – بكسر الغين – للعمال، رغم أنهم أيضا معرضون للاستغلال من قبل الرأسمالى .

٤- علاقات السلطة والسيطرة وممارستها داخل النطاق المباشر للإنتاج؛ على مستوى الوحدة الإنتاجية. فبعض الأفراد لهم تفويض وصلاحيات - من ملاك رأس المال - بحكم موقعهم فى المنشأة لأن يخصصوا بعضا من أو أجزاء من الميزانيات لإنجاز مهام معينة أو لتوجيه الاستثمارات إلى أغراض بعينها فى المؤسسة. وقد تمارس هذه السلطة أو السيطرة أيضا من خلال إدارة وضبط الجهاز الإدارى والوظيفى والخدمى بالمؤسسة عبر توقيع الجزاءات السلبية والإيجابية، أى الإشراف على تشغيل عجلة الإنتاج بأبعادها وجوانبها المختلفة.

٥- علاقات السلطة وممارستها على مستوى التكوين الاجتماعى الاقتصادى (المجتمع) ككل. فهناك بعض الأفراد - بحكم مواقعهم - يحوزون درجات أو مستويات متباينة من السلطة السياسية، ويسعون من خلالها للمحافظة على النظام الاجتماعى القائم وتدعيم آليات وجوده وشروط تجدده واستمراره.

٦- درجة الاستقلال والحرية فى أداء العمل وحدود ممارسته والتمتع به. فهناك اختلاف بين الأفراد فى مستويات الاستقلال أو فى درجات الحرية فى أداء العمل فى المؤسسات الإنتاجية أو الخدمية الرأسمالية أو فى أجهزة الدولة البيروقراطية، وكذلك فى الاستخدام المباشر والتطبيق الفعلى لهذا الاستقلال فى سياق عملية العمل. فهناك مثلاً شريحة كبار المديرين ممن يتمتعون بدرجات عالية من الاستقلال والهيمنة فى العمل سيما فيما يتعلق باتخاذ القرارات الجوهرية والمصيرية المتعلقة برأسمال الشركة وميزانيتها وتشغيل الأدوات والآلات وتحديد نمط المنتجات والمدخلات والمخرجات، وحجم الإنتاج أو حجم العمل، وعملية التوظيف أو التعيين بالمؤسسة. وكذا أسلوب العمل وعدد الساعات، ونظام الحوافز والجزاءات. ثم تقل هذه الحرية تدريجيا لدى متوسطى ثم صغار المديرين ... وهناك أيضا المشتغلون أو الموظفون شبه المستقلين وهم قد يتمتعون بحرية متوسطة أو صغيرة فى أدائهم لأعمالهم، وتخطيط وتنفيذ تصوراتهم بشأن هذه الأعمال (وحدة التصور والتنفيذ) . بل ربما يتحكمون فى أداء الغير- ممن يخضعون لهم- لأعمالهم. وتضم هذه الفئة الفنيين وبعض

الموظفين وبعض صغار المهنيين بمختلف تخصصاتهم. فى حين تقل هذه الحرية تدريجيًا، وربما تصل إلى حدودها الدنيا، لدى مشرفى الخطوط والملاحظين ورؤساء العمال فى المصانع.

٧- الوعى الطبقى: والذى يتحدد أوليًا بالوعى الفردى أو شبه الجماعى والذى يتجسد فى مشاعر التعاطف والانتماء بين أعضاء الطبقة، ثم يتبلور فى إدراك جماعى للمصالح والأهداف الطبقية المشتركة لأعضاء الطبقة وأساليب تحقيق هذه المصالح والأهداف. وينمو الوعى بعد ذلك ويتطور عبر الأنشطة والممارسات الجماعية لتحقيق المصالح والأهداف أى من خلال الصراع الطبقى .

٨- الفاعلية السياسية والطبقية لتحقيق المصالح المشتركة وتتجسد من خلال السعى للتأثير فى السياسات والبرامج المرتبطة بهما والقرارات التى تمس مصالح الطبقة. وتتم المشاركة والفاعلية من خلال تأسيس التنظيمات النوعية للطبقة والمؤسسات المدنية الوسيطة (أحزاب – روابط – جمعيات – اتحادات – نقابات – حركات – نوادى ...إلخ). ويلاحظ على هذه المعايير ارتباط الثلاثة الأولى منها بالبعد الاقتصادى فى تعريف الطبقة، فى حين ترتبط المحددات الرابع والخامس والسادس بالبعد السياسى وعلاقات السلطة خارج المنظومة الإنتاجية وداخلها، ثم أخيراً المحددين السابع والثامن ويجسدان المستوى الأيديولوجى فى التعريف[١٥]. كما يلاحظ أن بعضها معايير عامة تخص كل الطبقات (المعايير الأول والثانى والسابع والثامن) وبعضها يرتبط بمواقع طبقية محددة وهى المواقع الوسطى (المعايير من الثالث إلى السادس).

المراجـع

١- إبراهيم العيسوى، نحو خريطة طبقية لمصر. الإشكالات النظرية والاقتراب المنهجى من الواقع الطبقى المصرى، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٩، ص ٢٥.

٢- Ossowski, S., Class Structure in the Social Consciousness, Rutledge, London, 1963, p. 8.

٣- Anthony Giddens, Human Societies, A Reader, Polity Press, UK, 1992, pp. 67-77.

٤- Carolyn Howe, Political Ideology and Class Formation, A study of the Middle Class, Praegers Publishers, London, 1992 , p. 1 .

٥- بوتومور، الطبقات في المجتمع الحديث، ترجمة محمد الجوهرى وآخرين، سلسلة علم الاجتماع المعاصر الكتاب السابع، القاهرة، دار الكتاب للتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٧٩، ص ١٦، ١٩.

٦- إبراهيم العيسوى، مرجع سابق، ص ١٨.

٧- محمد السيد سعيد، معايير وعمليات التكوين الطبقى مع إشارة لحالة المجتمع المتخلف، المجلة الاجتماعية القومية، مج ٢٤، ع ٢، مايو١٩٨٧، ص ١٢.

٨- إبراهيم العيسوى، مرجع سابق، ص١، ص ٦، ص١٩، ص ص ٤٣-٤٤.

٩- عبد الباسط عبد المعطى، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر، القاهرة، ميريت للمعلومات والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص ٤٢ .

١٠- راجع نيكوس بولانتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، الطبعة الثانية، ١٩٨٢، ص. ١٢٦ وما بعدها .

Nicos Polantzas, The New Petty Bourgeoisie (in) Alan Hunt (ed.,), Class And Class Structure, Lawrence & wishert Ltd., 1977, pp. 113- 121.

١١- Erik Olin Wright, The Status of Political in the Concept of Class Structure, Politics and Society, Vol. 11, No. 3, 1982, p. 322.

١٢- Vic Allen, The Political and the Economic in Marx 's Theory of Classes (in) Alan Hunt (ed.,) Class and Class Structure, op. cit., pp. 15-19.

١٣- راجع هذه التطويرات النظرية لدى المدرسة التحليلية وخاصة رايت فى:

- The American Class Structure, American Sociological Review,Vol. 47, No. 6, Dec. 1982.
- Classes in the United States and Sweden: A Comparison, Acta Sociologica, Vol. 26, No. 3-4, 1983.
- An Overview of the Comparative Project on Class Structure and Class Consciousness, Working Paper, No. 1, 1982.
- Class and Occupation, Theory and Society, Vol.9, No. 2, 1980.
- Class, Crisis and the State, New left Book, London, 1978.

١٤- Erik Olin Wright, Class Structure and Income Determination, Academic Press, New York, 1979, pp.20-23; Dale Johnson, Class Relations and the Middle Classes, (in)

Johnson, Class and Social Development. A New Theory of the Middle Class, Sage Publications, London, 1982, pp. 87-88 .

١٥-عبد الباسط عبد المعطى، مرجع سابق، ص ص ٤٢-٤٣.